

52 يراجع: محمد المنهوري، الحاشية الكبرى، ص: 13.

53 يراجع: السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 517/516، ويراجع كذلك: الباقلائي، إعجاز

القرآن، ص: 79، ويراجع: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام

القرآن، ج 15، ط 2 (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان)، ص: 55.

54 يراجع: السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 601/585/584.

55 يراجع: عبد الله الطيب المنجذوب، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، ج 1 (شركة

الطبع والنشر لأسرة الخلي)، ص: 665.

56 سورة يس، الآية: 68.

57 الآية: 41.

58 الفخر الرازي، ج 25، ط 3 (دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان)، ص: 105.

59 موسيقى الشعر، ص: 305.

60 يراجع: الجامع لأحكام القرآن، ص: 54/53.

61 يراجع: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تفسير النسفي، ج 4 (دار الكتاب

العربي، بيروت، لبنان، 1402 هـ - 1982 م)، ص: 12.

62 يراجع: الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم، ج 5

(دار الأندلس، بيروت، لبنان) ص: 626، 627 وكذا: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،

ج 15، ص 51، 52.

63 يراجع: محمد أحمد وريث، في إيقاع الشعر العربي، ط 1 (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،

ليبيا، الكانسون 1430، ميلادية 2000)، ص: 125، 126، 127.

64 يراجع: الباقلائي، إعجاز القرآن، ص: 45، 46، ويراجع كذلك كتابه: نكت الانتصار

لنقل القرآن، ت: محمد زغلول سلام. منشأة دار المعارف، الإسكندرية، مصر 1971 م،

ص: 279-280.

## أثر القرآن الكريم في الانبعاث الحضاري

### لغة العربية.

د. العربي قلايلية.

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية.

جامعة السانية. وهران.

اللغة العربية من أوسع اللغات وأقدمها، استطاعت أن تثبت على مر العصور، وأن تقي بحاجات التعبير والتواصل بين الناطقين بما عن الأفكار والمعاني التي يحتاجون إليها في حياتهم اليومية وفي سائر أحوالهم، يقول الإمام الشافعي: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي"<sup>1</sup>.

ومن المحدثين الذين توصلوا إلى مثل هذه النتائج الدكتور علي عبد الواحد

وافي الذي يحصر مميزات اللغة العربية في ثلاث:

\* "أما أكثر أخواتها احتفاظا بالأصوات السامية\* وأما أوسع أخواتها جميعا وأدقها في قواعد النحو والصرف، فجميع القواعد التي تشتمل عليها اللغات السامية الأخرى توجد لها نظائر في العربية، بينما تشتمل العربية على قواعد كثيرة لا نظير لها في واحدة منها أو توجد في بعضها في صورة بدائية ناقصة.

\* وأما أوسع أخواتها ثروة في أصول الكلمات والمفردات، فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها وتريد عليها بأصول كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول، ولا يوجد لها نظير في أي أخت من أخواتها...<sup>2</sup>

إن اتساع قواعد اللغة العربية، وضخامة ثروتها المفرداتية يعكس في الحقيقة اتساع طرق التعبير والأداء اللساني، ويتيح للناطق بها فرصة التعبير عن المعاني بشتى الطرق وفق مقتضيات الحال ومتطلبات المقام، ومع ذلك فإن الرواة الأوائل للغة يكادون يجمعون على أنه قد ضاع من اللغة العربية نصيب كبير ولم يصلنا، ولو وصلنا لوصلنا علم غزير، ولعل السبب هو أن فترات استقرار المجتمع العربي قديما قليلة فلم تسمح بتدوين اللغة والتأليف في علومها، لأن ذلك من مميزات الحضارة، والحضارة تتطلب الاستقرار بعكس ما كان عليه المجتمع العربي قبل الإسلام، إذ كان يعيش في معظم أحواله حياة البداوة وما تتطلبه من حل وترحال، ولم تكن اللغة محفوظة بل كانت منطوقة، كما أن ما جمع فيما بعد في أمهات المعاجم ليس هو كل ما قالته العرب، "فالمعاجم العربية بأنواعها المختلفة سواء كانت معاجم ألفاظ أو معاجم معان لم تحظ بكل ما ورد عن العرب ولم تسجل كل ما لديهم من تراث"<sup>3</sup>.

إن المتبع أشعار العرب قبل الإسلام في أرقى ما وصلنا منها متمثلاً فيما عرف بالملقات السبع أو العشر يجد أنها متشابهة في ألفاظها وتراكيبها ومواضيعها، تنتظمها حقول معجمية دلالية تكاد تتشابه من حيث الألفاظ والصياغات أيضاً، وهذا ما يجعلنا نظن ظناً مفاده أن الألفاظ والمضامين التي كانت تنتقى للشعر تكاد تكون مشتركة، تعبر في معظمها عن الأشياء المحسوسة وتقتصر على حاجات القبيلة... أما التعبير عن المعاني المجردة والتصورات الذهنية والمفاهيم التي هي أساس نشأة العلوم وبناء الحضارة فلم يكن يعينهم كثيراً. ومع ذلك فقد كانوا مشهورين بالفصاحة وكانوا يعتقدون لها أسواقاً يتبارون فيها بقول الشعر وإلقاء الخطب...

ولما نزل القرآن الكريم، نزل بلسان عربي مبين (وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين)<sup>4</sup>، وفي هذا دلالة على أن القرآن الكريم وصف العربية بالإبانة، ومن معاني الإبانة وضوح القصد والإفصاح عن المكنون والقدرة على التبليغ، واللغة العربية قادرة على هذا وأنها مهيأة لحمل معاني القرآن السامية وتعاليم الدين الحنيف واحتواء الفكر الحضاري.

لقد نزل القرآن الكريم في أسلوب بليغ معجز تجاوز بلاغة العرب وبيانهم بل تحداهم وأثار في نفوسهم منذ اللحظات الأولى من نزوله تساؤلات كانت بداية ميلاد حركة فكرية، ودعاهم إلى الالتفات إليه بما جاء به من جديد في أساليب التعبير والبيان فعلمت أفتدقهم وأسماعهم بما جمع من كلام رائع<sup>5</sup>، ما فتئت تلسك الحركة الفكرية تنمو وتتطور حتى نتج عنها نشأة علوم كثيرة فكان للقرآن الفضل الأول في ظهور سائر العلوم في ظل الحضارة الإسلامية ومنها العلوم المتصلة باللسان.

ومع مطلع القرن الثاني من الهجرة بدأت الحركة اللغوية في النهوض وذلك عندما تم الفتح الإسلامي وأرسيت قواعد الدولة الإسلامية وانتشر العرب في الأقطار المفتوحة واتسعت معهم رقعة اللغة العربية، وانسحب ظلها على كثير من البلدان فكان لا انتشارها في تلك البقاع الواسعة أكبر الأثر في تطور الدراسات اللغوية والنقدية<sup>6</sup>، وهذا يكون القرآن قد لفت أنظار الدارسين منذ فترة مبكرة إلى الاعتناء بالعربية وإجادتها والمحافظة عليها لأن بها نزل ولا سبيل إلى فهم آيه وأحكامه وبلاغته إلا بفهم لغته والتمرس في أساليبها ومعرفة أسرارها، لذلك حرص الرسول (ص) والصحابة (ض) من بعده على الاعتناء باللغة والاحتراز من الوقوع في النحن، فقد روى أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص أن النبي (ص) سمع رجلا يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أحاكم فإنه قد ضل"<sup>7</sup>، ورووا أيضا أن عمر بن الخطاب مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: (إنا قوم متعلمين) فاعرض مغضبا وقال: (والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم)، سمعت رسول الله (ص) يقول: (رحم الله امرأ أصلح من لسانه)، وورد إلى عمر كتاب أوله (من أبو موسى الأشعري)، فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطا<sup>8</sup>، واستمر اللحن في الظهور على الألسنة حتى تسرب إلى القراءات القرآنية وذلك بسبب دخول أناس كثيرين في الإسلام من أجناس مختلفة ليست لهم فصاحة العرب الأقحاح، من ذلك ما روي من حديث عن علي (ض) مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ (أن الله بريء من المشركين ورسوله) بكسر اللام حتى قال الأعرابي أو قد بريء الله من رسوله، فإن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فأنكر ذلك علي رضي الله عنه ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسم<sup>9</sup>، فكان

ذلك البدايات الأولى لنشأة علم النحو الذي اكتمل فيما بعد في شكل قواعد وأحكام تضبط اللسان العربي وتحافظ عليه من اللحن والخطأ.

لقد جاء القرآن الكريم في الذروة من حيث الفصاحة والبلاغة فهو الكلام السذي يحتاج به على صحة اللغة، وربما آل الأمر بالكثير من دارسي اللغة العربية في هذا العصر إلى اطراح فكرة الفصاحة والبلاغة جانبا وعدم الاعتداد بهما في مجال التعليم أو البحث وهذا ما قد ينجر عنه مخاطر كثيرة: منها عدم القدرة على تفهم الفصحى ومجاراتها في أنماط تراكيبها وتعابيرها، والتزول إلى درجة من التعبير لا تسمح بفهم الكلام العربي الفصيح وعلى رأسه القرآن الكريم.

إن متأمل الأسلوب القرآني يحس منذ الوهلة الأولى أنه أمام نوع من النظم عجيب يختلف عن نظم المبدعين والبلغاء، ينساق بحسه اللغوي وراء تراكيبه فيعمل فيها عقله وينسجم معها بوجدانه ثم لا يلبث فجأة أن يجد نظمه قد خالف ما توقعه، ومعناه قد جاوز إدراكه فيعيد التأمل مرارا ليهتدي إلى سر مجيء اللفظ بإزاء المعنى الذي كان عنه غمض، "اقرأ قوله تعالى: (إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم)<sup>10</sup>، إنك تتساءل سرا لماذا لم تنته الآية بـ (إنك أنت الغفور الرحيم) مع أن السياق يوحي بالغفران؟ ولكن إذا أمعنت النظر في الآية وجدت أن الذي استحق العذاب لا يستطيع أن يغفر له إلا من كانت سلطته أعلى السلطات وقوته أعظم القوى وعزته فوق كل عزة ومن كان كذلك وحسب أن يكون متصفا بالحكمة التي يرفدها العقل والمنطق السليم"<sup>11</sup> ومن ذلك قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي، وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين)<sup>12</sup>، فقد استخرج منها ابن أبي الأصبع

المصري (ت 654 هـ) واحدا وعشرين ضربا من ضروب البديع: منها المطابقة اللفظية في ذكر السماء والأرض، والإشارة في قوله: (وغيض الماء) فإنه سبحانه عبر بهاتين اللفظتين عن معان كثيرة لأن الماء لا يغيض حتى يقلع مطر السماء وتبلع الأرض ما يخرج من عيون الماء، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء، والإرداف في قوله (واستوت على الجودي) فإنه عبر عن استقرار السفينة على هذا المكان وجلوستها جلوسا متمكنا لا زيع فيه ولا ميل لطمأنينة أهل السفينة بلفظ قريب من لفظ الحقيقة: والتمثيل في قوله: (وقضي الأمر) فإنه عبر بذلك عن هلاك الهالكين ونجاة الناجين بلفظ فيه بعد ما من لفظ الحقيقة بالنسبة إلى لفظ الإرداف، والتعليل لأن غيض الماء علة الاستواء، وصحة التقسيم حيث استوعب سبحانه أقسام أحوال الماء حالة نقصه إذ ليس إلا احتباس ماء السماء واحتقان الماء الذي ينبع من الأرض، وغيض الماء الحاصل على ظهر الأرض، والاحتباس في قوله: (وقيل بعدا للقوم الظالمين) محترسا من توهم من يتوهم أن الهلاك ربما عم من لا يستحق الهلاك فحاء سبحانه بالدعاء على الهالكين ليعلم أنهم مستحقو الهلاك، فإن عدله منع أن يدعو على غير مستحق للدعاء عليه، والانفصال، فإن لقائل أن يقول إن لفظة (القوم) مستغن عنها فإنه لو قيل (وقيل بعدا للظالمين) لثم الكلام، والانفصال عن ذلك أن يقال لما سبق في صدر الكلام قبل الآية قوله: (وكلما مر عليه ملاً من قومه سخروا منه)<sup>13</sup>، وقال سبحانه قبل ذلك مخاطباً لنوح عليه السلام: (ولا تخاطبي في الذين ظلموا إنهم مغرقون)<sup>14</sup> اقتضت بلاغة القرآن أن يؤتى بلفظة القوم التي آلة التعريف فيها للعهد ليتبين أنهم القوم الذين تقدم ذكرهم في قوله: (وكلما مر...)، وحسن النسق، في عطف القضايا بعضها على بعض

بأحسن ترتيب حسبما وقعت أولا فأولا، فإنه سبحانه أمر الأرض بالبيع ثم عطف على ذلك أمر السماء بالإقلاع ثم عطف غيظ الماء على ذلك، وهكذا إلى آخر الآية<sup>15</sup>، ولنتوقف عند هذا الحد لنقول: هل بإمكان خطيب بليغ أن يعود قريحته بمثل هذه المعاني فضلا عن أن يأتي بها مرتبة بما هذا الترتيب العجيب من غير أن يوقع فيها من التقدم والتأخير ما ينبو عنه الذوق ويجد النقد إليه سيلا.

هذه بعض سمات الأسلوب القرآني، ومنها أيضا أنه نقل الكثير من ألفاظ اللغة إلى معان جديدة لم تكن معروفة من قبل لدى العرب منها: الحج والصوم والزكاة والصلاة والكفر والتفاق والشعيرة والنسك... ومن الألفاظ التي وسع دائرة استعمالها وجعلها دالة على معان كثيرة حسب طبيعة السياق التي ترد فيه ولم تكن العرب من قبل تعرف لها إلا بعض معانيها ما ذكره السيوطي في الإتقان تحت عنوان (الوجوه والنظائر) مثل لفظ الهدى الذي جاء بمعنى الثبات في قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم)<sup>16</sup>، والبيان في قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم)<sup>17</sup>، والدين: (قل إن الهدى هدى الله)<sup>18</sup> والإيمان: (ويزيد الله الذين اهتدوا هدى)<sup>19</sup>، والدعاء: (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد)<sup>20</sup>، والمعرفة: (وبالنجم هم يهتدون)<sup>21</sup>، إلى غير ذلك من الألفاظ ذات الدلالات الكثيرة كلفظ أمة، ولفظ السوء بمعنى الشدة: (يسومونكم سوء العذاب)<sup>22</sup>، والزنا: (ما جزاء من أراد بأهلك سوءا)<sup>23</sup>، و(ما كان أبوك امرأ سوء)<sup>24</sup>، والشتم: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول)<sup>25</sup>، ومعنى بئس: (أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار)<sup>26</sup>، ولفظ القضاء، بمعنى الفراغ: (فإذا قضيتم مناسككم)<sup>27</sup> والأمر: (إذا قضى الله أمرا)<sup>28</sup>، والأجل: (فمنهم من قضى نحبه)<sup>29</sup>، والوصية: (وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا)<sup>30</sup>،<sup>31</sup>



وألفاظ القرآن الكريم لا ينقطع معنيها ولا يجف نداها فهي تملأ الأسماع وتأخذ بشغاف القلوب وتسد الآفاق فلا تترك لمنكر حجة ولا تدع لمدع سببا، ولا يمكن أن يحاط بمعانيها كلها، فالمفردة القرآنية تمتاز بجمال وقعها في السمع واتساقها الكامل مع المعنى واتساع دلالاتها لما لا تتسع له عادة دلالات الكلمات الأخرى، فلفظنا (عسعس) و(تنفس) في قوله تعالى: (والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس)<sup>32</sup> تبعثان في خيال السامع صورة المعنى محسوسا مجسما<sup>33</sup>، (فعسعس) دلت على الليل وهو ييسط جناح الظلام على الكون و(تنفس) دلت على الصبح وهو ينشر ضياءه فينبج نوره ثم تلا ذلك قوله: (إنه لقول رسول كريم)<sup>34</sup>، إذا عدنا إلى النظر في الآيات الثلاث مجتمعة (والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس) إنه لقول رسول كريم، أخذنا العجب من هذا الترتيب المنطقي الذي يأخذ بالوجدان والعقل معا والعلة فيه أن قدم الليل في حالة ظلامه وعقب عليه بالصبح في حالة انبلاجه وكلاهما آية من آيات الله أقسم بهما تعالى على صدق نبوة محمد (ص) وعلى أن القرآن وحي يوحى، قلت إذا أمعنا النظر والتبصر انتقل بنا الخيال إلى فضاء أوسع من الدلالات التي تحملها الكلمات، فما الليل إلا ليل الجاهلية البهيم، وما الصبح بنوره إلا إشراق رسالة محمد (ص) على العالمين، ومنطق اللغة يقبل أن يقدم بعض أجزاء الكلام على بعض في مثل هذا التركيب من غير إخلال بالمعنى العام لها، ولكنها تفقد جانبا كبيرا من الدلالات التي أفادتها وهي على هذا الترتيب القرآني، وفي ذلك كله وجه من وجوه الإعجاز وقل مثل ذلك في سائر تراكيب القرآن وصياغة ألفاظه مجتمعة، فإنك تجد اللفظة آخذة بأسباب أختها متصلة بها اتصالا وثيقا للتعبير عن المعنى المراد، من ذلك قوله تعالى: (لا فيها غول ولا هم

عنها ينزفون)<sup>35</sup>، وقوله تعالى: (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)<sup>36</sup> ففي آية الصافات بيان اختلاف حمور الدنيا التي تغتال العقول وتسكر عن حمور الآخرة التي لا فيها غول ولا نزف ولذلك لم يقدم الظرف في آية البقرة (لا ريب فيه) لثلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله<sup>37</sup>.

وكذلك يستعمل القرآن الكريم ألفاظا بعينها ليدل بها على معان كثيرة في موضع واحد، من ذلك لفظ (مكبلين) في قوله تعالى: (قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكبلين تعلمونن مما علمكم الله)<sup>38</sup> حيث استعمل اللفظ لمعان كثيرة: "فاشقت لكل صائد وجارح وكاسب وباز وصقر... من اسم الكلب"<sup>39</sup> ومع ذلك فالقرآن الكريم لم يتضمن من الألفاظ الغريبة إلا القليل مثل: التبير في قوله تعالى: (وليتبروا ما علوا تبيرا)<sup>40</sup> أي ليهلكوا كل شيء غلبوه واستولوا عليه<sup>41</sup>، والنفش كما في قوله تعالى: (إذ نفشت فيه غنم القوم)<sup>42</sup> ولذلك يرى ابن قتيبة أن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه بل لبعضها الفضل في ذلك على بعض ويدل عليه قول بعضهم "يا رسول الله إنك لتأتينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه ونحن العرب حقا، فقال: إن ربي علمني فتعلمت"<sup>43</sup>.

ومن أفانين القول في القرآن الكريم المناسبة بين البدء والختام في آيات كثيرة منها قوله تعالى: (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين)<sup>44</sup>. حيث بدأ بالتجارة لأن الأصل فيها الخلال، بما تستقيم الحياة وينهض العمران، وعقب باللهو والأصل فيه الكراهة أو الحرمة، وطاعة الله أولى، وأخرج اللفظ مخرج المفاضلة (ما عند الله خير من اللهو

ومن التجارة) جريا على الظاهر والحقيقة أن لا وجه للمفاضلة بين ما عند الله من ثواب وبين اللهو لتباعد ما بينهما، وفي ذلك حث على الطاعة واجتناب ما يشغل عنها من الملاهي، وعطف التجارة على اللهو، والأقرب أن يعطف اللهو عن التجارة لقرمها إلى ما عند الله باعتبارها من الحلال المأمور به، وفي ذلك مبالغة في تركيد المعنى المقصود وهو الحث على إقامة هذه الشعيرة وهي صلاة الجمعة وتفضيلها على غيرها من الأعمال الأخرى المأمور بها فضلا عن المنهي عنها، وأخر لفظ (تجارة) ليناسب ما بدئ به وهو (التجارة) لبيان أن الله تعالى جعل الرزق والنماء في التجارة المشروعة التي لا تلهي صاحبها عن أداء العبادات، فإذا كان الأمر كذلك فالأولى والأخرى النهي عن التجارة غير المشروعة في سائر الأوقات، وانظر إلى هذا الختام (والله خير الرازيين) كيف حسن وصلاح في موضعه هذا، وناسب ما قبله وهو التجارة لبيان أن الرزق من الله والتجارة من أسبابه فقط ولو لا هذا الترتيب لما تحقق حسن هذا الختام، ومن ذلك أيضا (إني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبون وما كنتم تكتمون)<sup>45</sup>. حيث ناسب ذكر علم الغيب في البدء (الكنتم) في الخاتمة (وما كنتم تكتمون) فالذي يعلم الغيب يعلم بالضرورة ما تكتم النفوس، وزيدت (كنتم) لتأكيد تحقيق الكتمان، فإن الذي يعلم ما اشد كتمانها لا يعجزه ما لم يحرص على كتمانها وصيغة المضارع في (تسدون) و(تكتمون) للدلالة على تجدد ذلك منهم، فيقتضي تجدد علم الله بذلك كلما تجدد

46  
منهم .

ومن عجائب الأسلوب القرآني تقدم بعض أجزاء التركيب اللغوي على بعض في الآية وذلك لأسباب دلالية وبلاغية من ذلك قوله تعالى: (أما السفينة فكانت

لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيها وكان وراهم منك يأخذ كل سفينة غصبا<sup>47</sup>، فقوله ( فأردت أن أعيها) قدم على ما بعده وهو في المعنى مؤخر لأنه مسبب عن خوف الغضب عليها، فكان حقه أن يتأخر عن السبب، وإنما قدم للعناية ولأن خوف الغضب ليس هو السبب وحده ولكن مع كونها للمساكين، فسياق الآية إلى قوله تعالى: (... أعيها...) يحمل ظاهره على العجب ويسدو مخالفا لما ينتظره السامع، إذ لا يستسيغ تعليل إعابة السفينة لكونها للمساكين حتى إذا سمع بقية الكلام (وكان وراهم ...) اكتمل المعنى في ذهنه، ورأى فعل الإعابة وجيها. وفي هذه الآية ضرب من بلاغة القول رفيع بحيث لا يهتدي إلى فهم أوائله إلا بعد النظر إلى بقيته، وذلك أن يرد سببان أو أكثر لمسبب واحد فيتقدم أحدهما فيوهم أن المسبب الذي يليه مخالف لمقتضى الحال والسياق، ثم يأتي سبب آخر يعد المسبب فيتضح المعنى ويطل الوهم، ويبدو الفعل حينئذ وجيها قويا لاجتماع السببين معا.

ينضاف إلى هذا كون السياق القرآني الذي وردت فيه الآية في قصة موسى عليه السلام مع الرجل الصالح الخضر عليه السلام الذي طلب منه موسى أن يعلمه مما علمه الله، وكانت الأعمال التي أتاها وهي (حرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الحدار) غير مرضية في نظر موسى لعدم علمه بحقيقتها، فناسب ذلك كله تقدم المسبب وهو (الإعابة) لما في ظاهره من إهمام وغموض يجعلانه محل اهتمام وعناية لدى السامع.

هذه بعض مميزات الأسلوب القرآني الذي أمد اللغة العربية بفيض غزير من الألفاظ والتراكيب، وفتق طاقاتها التعبيرية وجعلها تتسع اتساعاً عجيباً يخولها احتواء الفكر ومتطلبات الحضارة.

وبوجه عام فقد أثر القرآن في اللغة العربية فتهذبت بفضله وتنقحت أساليبها وارتقت في جميع مجالات الفكر، ويبدو أثره جلياً في الأغراض والدلالات والأخيلة والأساليب والألفاظ " فقد فتح القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) للغة أبواباً كثيرة من فنون القول فولوجت بها أمور لم تكن العربية لتعنى بعلاجها من قبل . وذلك كسائر القوانين والتشريع والقصص والتاريخ والعقائد الدينية... والنظم السياسية، وشؤون الأسرة وأصول القضاء والمعاملات ودراسة مظاهر الفلسف والطبيعة والحيوان والنبات... "48

ولقد نتج عن هذا الارتقاء والازدهار توسع حضاري هائل استلهم جذوره الأساسية من القرآن الكريم والفقهاء الإسلاميين، واستوعب عناصر حضارية أخرى ضمها إليه وطورها وأضاف إليها، فدعت الحاجة إلى إيجاد مفردات ومصطلحات في اللغة العربية، لتدل على معان كثيرة كألفاظ العبادات والشعائر وشؤون السياسة والإدارة، ومصطلحات العلوم والفنون كالخليفة والإمام والأمير والسوالي والقاضي والكاآب والشرطة والوظيفة والتغور والعمارة ودار الصنعة والطرارز (السفن الحربية) والشبهة والقياس والتعريف، وغيرها كثير إلى جانب ما أخذت العربية بفضل الإسلام من اللغات الأخرى، كما زالت ألفاظ عربية كانت مرتبطة بالحياة الجاهلية وتعبير عن أمور متصلة بالحياة الوثنية كألفاظ بعض الشهور وأسماء الأصنام...<sup>49</sup>

إلى هذا الحد أكون قد أتيت على ذكر بعض الجوانب الهامة المتصلة بالموضوع والتي لا تعدو أن تكون غيضا من فيض وعلى الجملة فالقرآن الكريم دستور الإسلام وكتاب العربية الأول الذي جعلها اللسان الرسمي، به يتم التواصل والتفاهم بين أجناس مختلفة من غير العرب ضمهم لواء الإسلام، وبه دونت العلوم وترجمت المؤلفات من ثقافات وحضارات أخرى "فمن الطبيعي أن يصبح القرآن الكريم محورا لأهداف الفكر والتأليف في الأمة وينبوعا للكثير من جداول ثقافتها، حافزا على العناية بكثير من فروع العلم، التي يمكن أن تعين على فهم هذا الكتاب وإدراك أسرارها" 50.

ومن هنا فإن دراسات القرآن كانت الحافز الأكبر والعامل الأقوى على تدوين اللغة وجمع الشعر والاعتناء بفسيح كلام العرب والبحث في طرق التعبير وأساليب الأداء اللغوي، كما أثر القرآن الكريم بأسلوبه المتين وبيانه القويم على جميع أنواع المخاطبات وطرق الأداء والاتصال بين الناس سواء منها العادية أو الرسمية كالمكاتبات والرسائل، فطبعها بطابعه، وقد أصبح هذا التأثير جليا لدى الخطباء والشعراء والكتاب والعلماء، فنقحوا ألفاظهم وطوروا أساليبهم على غرار أساليبه، وهللوا من معين معانيه وأمثاله وقصصه وأخباره اقتباسا أو تضمينا أو توشيحاً، وابتعدوا عن كثير من الألفاظ والأساليب التي كانت شائعة في الجاهلية، وهذا يكون القرآن الكريم قد أثر تأثيرا بالغا في تهذيب الذوق العربي وصقله بلغته وتعاليمه وأحكامه، وبهذا التحول العميق الذي أحدثه القرآن الكريم في حياة العرب يكون قد حقق للغة العربية انبعاثا حضاريا جديدا جعلها قادرة على استيعاب فكر الحضارات والثقافات المتعددة.

الهوامش:

- <sup>1</sup> غريب القرآن الكريم في عصر الرسول والصحابة والتابعين، د. عبد العال سالم مكرم، ط1/1996، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 05 نقلا عن الرسالة للإمام الشافعي، ص: 42.
- <sup>2</sup> ينظر فقه اللغة، د.علي عبد الواحد وافي، ط8، مطبعة هضبة مصر، ص: 164، 165.
- <sup>3</sup> غريب القرآن ص: 11.
- <sup>4</sup> سورة الشعراء/ 192-195.
- <sup>5</sup> ينظر التعبير الفني في القرآن، د. بكري شيخ أمين، ط4/1980، دار الشروق بيروت، ص: 155.
- <sup>6</sup> ينظر أثر القرآن في تطور النقد الأدبي إلى آخر القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، ط2/161، دار المعارف بمصر، ص: 151.
- <sup>7</sup> الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، سنة 1955، دار الكتب المصرية، ج2/08.
- <sup>8</sup> في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ط3/1964، مطبعة جامعة دمشق، ص: 07.
- <sup>9</sup> الخصائص ج2/08.
- <sup>10</sup> سورة المائدة /120.
- <sup>11</sup> التعبير الفني ص: 204.

- 12 سورة هود /44.
- 13 سورة هود /38.
- 14 سورة هود /37.
- 15 ينظر بديع القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، تحقيق د. حفي شرف سنة 1957، ص: 340 - 343.
- 16 سورة الفاتحة /05
- 17 سورة البقرة/04
- 18 سورة آل عمران/73
- 19 سورة مريم/77
- 20 سورة الرعد/08
- 21 سورة النحل/16
- 22 سورة الأعراف/141
- 23 سورة يوسف /25
- 24 سورة مريم/27
- 25 سورة النساء/147
- 26 سورة الرعد/26
- 27 سورة البقرة /199
- 28 سورة البقرة/116
- 29 سورة الأحزاب /23
- 30 سورة الإسراء/23



- 31 الإلتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ج1/143.
- 32 سورة التكويد /17، 18.
- 33 ينظر التعبير الفني، ص181.
- 34 سورة التكويد /19.
- 35 سورة الصافات/47.
- 36 سورة البقرة /01.
- 37 ينظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم الحفاجي، ط2/1984، مكتبة الكليات الأزهرية، ج2/135.
- 38 سورة المائدة/04.
- 39 ينظر التعبير الفني، ص: 160.
- 40 سورة الإسراء /07.
- 41 الكشاف، عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، ج2/439.
- 42 سورة الأنبياء /77.
- 43 غريب القرآن الكريم، ص:15، نقلا عن المسائل لابن قتيبة.
- 44 سورة الجمعة /11.
- 45 سورة البقرة/29.
- 46 ينظر تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، سنة 1984، الدار التونسية للنشر، ج1/418.
- 47 سورة الكهف/79.

48 ينظر فقه اللغة علي عبد الواحد وافي، ص: 118-119.

49 ينظر المرجع السابق، ص: 119-120.

50 أثر القرآن في تطور النقد الأدبي، ص: 10 من المقدمة.

# *Revue des Lettres et des Sciences Humaines*

*Revue scientifique publiée par la faculté des lettres  
et des sciences humaines . Université Emir A.E.K  
des Sciences islamiques - Constantine*

*Numéro 2*

*Muharam 1424 / Mars 2003*



# *Revue des Lettres et des Sciences Humaines*

Directeur d'Honneur: Pr. Abdellah Boukhelkhel.

Directeur de la Revue: Pr. Ahmed Sarri.

Comité de rédaction:

*Pr. Rabah Dob.*

*Pr. Sami El-Kjnani.*

*Dr. Hamida Amiraoui.*

*Dr. Djamel Choualeb.*

*M. Khelifa Hammache*

*M. Ismail Samai*

*Correspondance: Toutes les correspondances doivent être envoyées à Mr. Le Recteur de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Université Emir Abdelkader des Sciences Islamiques. B.P. 137. Constantine 25000. Algérie.*

*Tél / Fax: 031 92 74 47 - 031 92 35 47*

## *Sommaire*

*Djamel Eddine Laouisset*

*Communication, Organizational Development In A  
transitional Economy: The Algerian Case .....05*

*Ahmed Sarri*

*L'Association des Ulama Musulmans Algériens et la  
Question de l'Indépendance du Culte Musulman ...27*

**COMMUNICATION,  
ORGANIZATIONAL DEVELOPMENT  
IN A TRANSITIONAL ECONOMY:  
THE ALGERIAN CASE**

**PROF. D.E.LAOUISSET**

**Expert – Ministère de l'Economie et du Commerce.**

**Abu Dhabi, Emirats Arabes Unis.**

**ملخص: (الاتصال التنظيمي والتطور التنظيمي)**

هذا البحث يفترض أن عملية الاتصال عنصر أساسي في العملية الإدارية والتنظيمية، ولهذا يحتاج الاتصال أن يخضع إلى بعض الشروط الجوهرية لكي يصل إلى مستوى معين من الفعالية ويخدم هكذا العملية الإدارية القائمة في إطار فترة انتقالية للاقتصاد القومي.

## **INTRODUCTION :**

Transformation from a system of central planning to a market economy is one of today's biggest global development issues. This issue comprises the following major areas :

- Macroeconomic Stabilization and Liberalization:
- Privatization and Structural Adjustment:
- Industrial Policy, Social Policy and Political Economy of Reform as well as Financial Assistance for Development.

This issue raise the strong disagreement about general features of an economically successful and socially sustainable transformation strategy, and shows as well a clash between advocates of "Shock Therapy" and those supporting a more gradual transformation.

Basically, an adjustment policy requires initial political adjustment and also coherence between economic, political and social structure.

An adjustment policy needs also a formalization on negative aspects of the functioning mechanism of the command economy and a formalization of the functioning mechanism of the desired type of Market Economy.



The study of the economic policy of adjustment could start from a judgment about the logic of political institutions which are supposed to implement the socially needed adjustment.

It is necessary to determine whether political institutions in charge of adjustment do have a structure which is in conformity with the content of the adjustment itself.

Schumpeter studied the problem of compatibility of economic and political systems and mainly democracy being a mean, an instrument and a basis. As a matter of fact the debate over structural adjustment remain undimensional and oversee real challenges as it does limit itself to the economic sphere stricto sensu.

No one can pretend studying the economic policy of adjustment in skipping political analysis. In the proceedings of the world annual conference on development economics (1990), stiglitz did emphasize the fact that conditions of economic efficiency only exist in democratic societies which have a system of checks and balances determinant in terms of success of any development strategy.

Healy and Robinson in "Democracy, Governance and Economic Policy" (1992) published by Overseas Development Institute explored the nature of the necessary relationship between

democracy and development in developing countries, drawing on historical experience, studying the impact of economic adjustments in the 1980's. An open and representative government would deliver more effective policy management. This point of view is also confirmed by the study done by Lafay and Lecaillon (1993) for the OECD showing "the political dimension of economic adjustment".

We can say that is generally admitted that we cannot lead the process of economic transformation in developing countries outside an efficient and strong democratic system. Structural adjustment program should be related to systemic adjustment programs.

Like many previously centrally planned economies, Algeria has an external debt of over 26 Billions Dollars, a growth rate of about 3% per year and an inflation rate reaching 18%, and is currently facing a crisis of its economic system.

The economic reasons for this crisis can be summed up in the following points:

- A development model based on growth poles built on an expensively imported capital intensive industries which do not favor high employment levels;
- A high population growth ratio;
- Low agricultural output levels;
- The drop of oil prices and fall of the Dollar;

- A high indebtedness ratio;
- Mismanagement coupled with political illegitimacy.

The major reason behind the Algerian choice for a rapid and costly heavy industrialization policy was the oil boom with its important inflow of petrodollars.

The question to be asked is: was the oil boom really a blessing for Algeria knowing that without it, Algeria might have been better off, by pursuing a wiser development path based on man's labor and genius, rather than based on a "free" oil income.

It is in fact those oil revenues coming from the simple business of exporting a raw material, which finally pushed Algerian decision-makers of the time to a large degree of optimism. In dealing with this economics crisis, Algerian decision – makers are supposedly taking a number of concrete measures in order to boost the industrial and agricultural sectors.

These various economic measures are supposed to allow market mechanism to play a greater role in paving the way towards market economy.

At any rate, reforming the economic system is not an easy task. As a matter of fact, the most feared reform's adverse effects, in the short run, are higher unemployment levels and lower levels of consumption.

Reforms of the economic sphere are being equally reinforced by institutional reforms. But these steps remain insufficient. In our opinion, only a greater participation of Algerians to the decision-making process will really guarantee a better future. Only "Institutional Transparency" vehiculed by a well thought of communication policy at the micro and macro level can pave the way to organizational development in Algeria's institutions. Let us, first things first, define what is organizational communication.

### **WHAT IS ORGANIZATIONAL COMMUNICATION ?**

We define communication as information flow that transfers meaning and understanding from an information source to an information receiver.

### **COMMUNICATION AND MANAGING:**

It was been estimated that about 75% of the typical executive's time involves communication situations (w.v. Haney in "communication and interpersonal relations" Illinois, 1979). As a matter of fact, planning, organizing and controlling all involve

managers in specific communication acts. Communication failures can be both a cause of major managerial problems and a symptom of more fundamental managerial failures such as the failure to adequately plan organize, and control or manage behavioral difficulties between individuals and groups.

### **COMMUNICATION AND ORGANIZATIONS:**

In one cross-cultural study of managers, 74% cited communication as the single greatest barrier to corporate excellence. The importance of communication stems from the contribution communication makes to managerial and organizational performance. It is advocated that communication within an organization should be free and open, but most organizations could improve the quantity, quality and timing of their communications (R.R. Blake and J.S. Mouton in "Corporate excellence through grid organization development" Houston, (1968).

In fact, too much information flow in an organization leads to "Information overload".

Information overload exists when a particular channel of communication can not process the information because it is beyond the channel's capacity at a given time. There are several possible responses to information overload: Failure to process some of the information, processing some information incorrectly, letting work pile up during peak periods, looking for ways to cut off the

information flow, searching for people to help process some of the information, and lowering the quality of information processing.

### **INFORMATION AND DATA:**

Managers rely on data and information for communication. The distinction between “data” and “information” is somewhat ambiguous. Relevance and timing are two criteria often used to distinguish data from information.

Commonly “information” is considered “data”, that is, in some way, relevant to the receiver. “Timing” is also important to the distinction between information and data. Prior to making decisions, managers may require different kinds of information; after the decisions are made, that information becomes data as far as those decisions are concerned. For managers, management information systems (MIS) refers to a computer-based system providing decision-makers with information relevant to their areas of concern. In terms of communication, however, computer-based management information systems account for very limited amount of the information flow in organizations. Organizations provide information to members in a variety of ways, including computers, oral reports and instructions, memos, policy statements, organizational reward and punishment system, sales forecasts and production schedules. Additionally, an organization provides information by its silence or inaction, and choices of what goals not to pursue and what methods not to utilize.

The main point is that an “organizational information system” (OIS) must include all elements that contribute to information flow in organizations – not just computer-based elements.

### **WORDS AND MEANING:**

There are at least three facets of meaning to words: denotation, connotation, and association. That is, the same word can “denote” what it is or does, it can “connote” some implications or sentiments and it can bring to mind certain “associations”. Given that the meaning of a word or thing can have these several facets, it is no wonder that communication as transfer of meaning and understanding is so difficult.

### **NON VERBAL COMMUNICATION :**

Non verbal communication sometimes can speak louder and more effectively than the words used in communicating. Effective human communication usually involves an interaction of verbal and non verbal symbols. Images, setting, and body language are not just adjuncts to communication. They carry the messages and indeed, in some cases, they are the messages. The meaning of non verbal behavior depends on context. No gesture, posture, or look means anything in isolation. Non verbal communication is relevant to managers who want to understand the communication process and improve their communication. Three types of non verbal

communication were are used : proxemics is concerned with the effect of space-fixed, movable, informal, on communication paralanguage deals with the manner in which words are spoken and includes four parts (voice qualities, voice characterizes, voice qualifiers, variations in volume) and voice segregates (pankinesics involves the study of facial expression, posture, and body gestures.

### **THE COMMUNICATION PROCESS:**

- **ONE-WAY COMMUNICATION :**

Sometimes communication is viewed as a simple one-way exchange that occurs between an information sender and an information receiver. The sender "Encodes" a message, the channel carries it and the receiver "decodes" it and has no opportunity to give any feedback to the sender.

- **TWO-WAY COMMUNICATION :**

Since communication is the transfer of meaning and understanding from sender to receiver, it normally requires some provision for feedback from receiver to sender, this process is dynamic and ongoing.



- **GENERAL ELEMENTS OF COMMUNICATION:**

The general elements of any communication process are the participants, messages, channels, and context. The most common participants in managerial communication are peers, subordinates or superiors. However managers are increasingly interacting and communicating with persons outside of the organization.

**COMMUNICATION NETWORKS:**

A “communication networks” is a set of individuals or organization units linked together by patterned communication flows. “Formal communication networks” are established as part of the relevant design of an organization in order to prescribe and limit the flow of information among organizational personnel. “Informal communication networks” emerge out of the formal networks and out of the experience of people who interact at work.

- **MAJOR FORMAL NETWORKS :**

“**DOWNWARD COMMUNICATION**” result from a transfer of information in which the information source is located at a higher level in the organization design than the information receiver. The most obvious type of downward communication is when managers give instructions or other job related information to their employees.

**“UPWARD COMMUNICATION”** results from a transfer of information in which the information source is located at a lower level in the organization design than the information receiver. The most devious illustration of upward is when employees provide their immediate communication superiors with information relevant to their jobs.

**HORIZONATAL COMMUNICATION** results from information flow **between** peers in a work group and organizational units. Communication between peers, the most common type of horizontal (lateral) communication is necessary for organizational effectiveness to assure work coordination and to provide psychological support as well as social support for the organization members.

**INFORMAL NETWORKS** reveal patterned communication flows. The components of an informal communication network include cliques, liaisons, isolates and bridges. The differences between the formal and informal networks may provide a rational basis for altering existing formal networks to make them more in line with the informal networks.

**• IMPROVING PERSONAL COMMUNICATION :**

Managers can improve their personal communication styles by listening and understanding, the two barriers being the failure to listen and the tendency to evaluate people.

Overall, communication, like leadership is one of the most talked about and written about subjects pertaining to managers.

In spite of the universally acclaimed importance of communication to effective managing it is one of the most under researched areas relevant to behavior in organization.

Yet (Burns, 1954), showed in a study that communication was taking 80% of the time of a manager.

Another study (Mintzberg) confirmed that the effective time allocated to "communicating " was fairly important.

As a matter of fact, communication is an essential function within any enterprise.

It is through "communication" that the different parts of the organization interact continuously".

**SOME FALSE ASSUMPTIONS ABOUT COMMUNICATION:**

- "It is easy to communicate"
- "the receiver will understand easily the message"
- " the content of the message is more crucial than it's form "

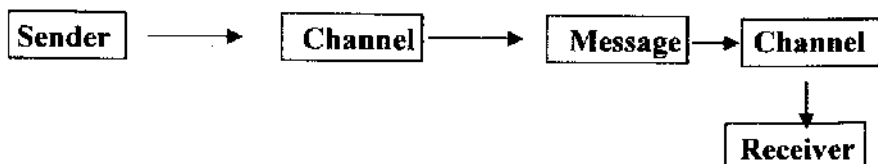
**THEORETICAL APPROACH TO COMMUNICATION:****- LASWELL MODEL (1948):**

This linear model present the communication process in five phases:

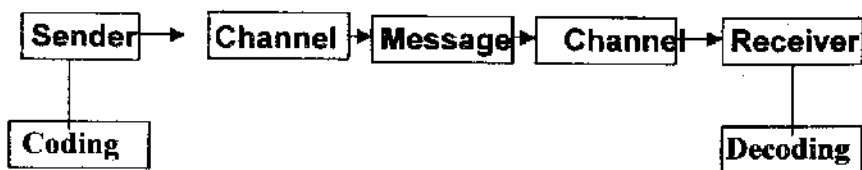
- who ?
- say what ?
- Through which means?
- To whom ?
- With Which effects?

In fact this model is close to the behavioral approach.

Communication is seen here as a distance covered by a stimulus (The information) which provoke response ( the impact on the receiver ):

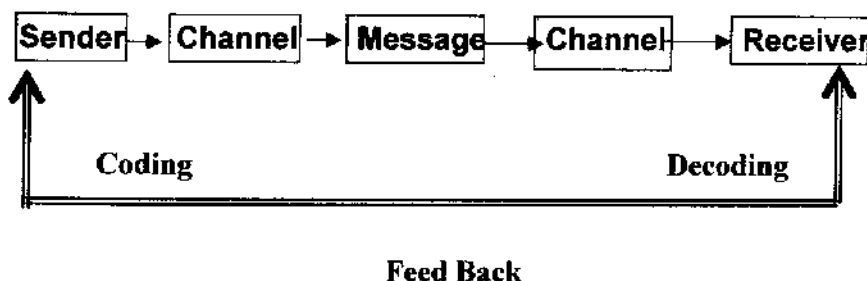
**- SHANNON MODEL (1947):**

This model adds to the previous one the notion of coding and decoding which is very instrumental to explain a certain number of communication problems:



**- WIENER MODEL (1948):**

This model brings in the notion of feedback. "communication goes then through three phases : coding , decoding and feedback .

**-PALTO ALTO MODEL (1952):**

This model sees individuals from the viewpoint of systemic approach as elements of a larger setting, which is the system. Communication is then to be analyzed as a set of interactions which can once be grasped within a global systemic framework. In fact, the Palto alto school is much more interested in a pragmatic approach to communication that is to say that none of the questions of coding delivery of messages, meanings, are as crucial as the various behaviors associated to the communication process.

### **- TRANSACTIONAL ANALYSIS (1960) :**

This approach (Eric Berne) deal with the matter of describing the communication process. According to that theory, there are three levels in any human personality :

- A "child level"
- An "adult level"
- A "parent level".

Any human being possess in himself these three levels and move continuously from one to another.

Transactional analysis shows that we should always manage to choose the right behavior appropriate to any given situation.

But individuals seemingly reproduce always the same stereotyped transactions and behaviors which of course are not all the time "successful games" .Accordingly, an analysis of our transactions will facilitate our own understanding of what is the best behavior in any situation .

We can distinguish three types of transactions:

- Simple transactions.
- Crossed transactions.
- Double, hidden, duplex transactions.

As a matter of fact, transactional analysis does not just seek a good communication, but search for an effective communication

mode adapted to the imposed situation, taking into account all existing constraints.

### **EFFECTIVE COMMUNICATION:**

From a pragmatic approach, let us see to what extent all these various theories are relevant to the organization. In fact, the communication process is so important in the daily life of the enterprise , and it is also difficult to analyze it in a rigorous and scientific manner , we notice easily the benefits of good communication without understanding quite well why and how this communication improve the general level of performance in the production process for instance .

#### **Limits of sender:**

- The first prerequisite of successful communication is an eagerness to communicate and in many organizations, this desire to communicate is suppressed because of the existing power structure.
- The attitude of the sender towards communication and his way of relating to others are also a very important variable. Personality perception modes developed through life experience influence the attitudes of the sender in the process of recording incoming messages from others. In this type of situations and in order to improve

communication, it seems necessary to analyze basic attitudes and organizational behavior so as to improve perception modes.

-The attitude of the sender towards the receiver, such as the global representation he has on the receiver which includes biases of the communication process; this image of the receiver is determined by the type of information available and the nature of the relation as perceived by the sender. Moreover, the opinions that the receiver is supposed to have towards the sender are equally important and influence the communication process. Also the roles and status of both sender and receiver determine the nature of the exchange that will take place between them in the future. Communication effectiveness is therefore conditioned by a mental representation and an associated attitude.

### **Objective of the sender:**

- A prerequisite to effective communication is to have clear targets and objectives as to avoid distortions in the communication process.
  
- Coding processes is very much influenced by the reference framework such as habits, verbal structure transmitted by the cultural environment. As a matter of fact it is one of the obstacles to good communication.



-The objective of the sender is also a crucial element, as motivation influence greatly communication, in for instance the choice of words, repetition of ideas. It is in fact through these hidden objectives that we can decode the meaning of communication. Effectiveness in communication start with having firstly clear objectives.

We can (LAJONG) distinguish three types of communication:

- Incidental communication.
- Consuming communication.
- Instrumental communication.

**Limits of the receiver:**

The receiver should have a positive attitude towards communication, an eagerness to communicate and should adopt a right attitude towards the sender.

The decoding capacity of the receiver is determined by the existence of a common code and reference framework with the sender. The objectives and expectations of the receiver plays equally an important role.

## **CONCLUSION**

An effective organizational communication is determined by the following elements:

- It should be pertinent for the receiver (should reach his psychological reference framework).
- The message should be structured (organized and sequenced).
- It should be repetitive of key elements comprised in the message.
- It should be selective (by bringing attention to important aspects of the message).
- It should be comparative (contrasting information and associating unknown with known ideas for instance).

Communication is more than simply the transmission of information between human beings, it is the conveyance of the meaning of information, it is an attempt to share meaning via transmission of messages from senders to receivers. It is a sine qua non condition for the successful conduction of any program, whether economic, managerial inherent to a transitional state of affaires.

## REFERENCES

- B.A. Fisher. Small group decision-making: Communication and the group process. New York: In Grow Hill Book Co. 1979.
- H.J. Leawih. Managerial Psychology. Chicago: University of Chicago Press. 1976.
- W.V. Haney. Communication and interpersonal relations. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, 1979.
- D.E. Laouisset. Principles of management and organization. Tunis: 1996.
- M.B. We Caskey "The hidden messages managers send". Harvard Business Review, Vol. 57, Nov-Dec. 1979.
- E.R. Casstevens. "An approach to communication Model Building". Journal of Business Communication, Vol. 16. Spring 1979.
- T.H. Allen "Communication Networks: the hidden organizational chart". Personnel Administrator. Vol 21, Sept. 1976.
- L. Kristol. "The white Hanje virus". The Wall Street Journal. April 17, 1978.
- F.E.X. dance. "The concept of communication" Journal of communication, Vol. 20, 1870.



## **L'Association des Ulama Musulmans Algériens et la question de l'indépendance du culte musulman.**

**Dr. Ahmed SARRI**

**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines**

**Université Emir AEK. Constantine.**

C'est à partir de 1936 que la revendication de la liberté de prêche dans les mosquées fut abandonnée, par l'Association des Ulama Musulmans Algériens (A.U.M.A), au profit de celle de la remise aux Musulmans de la direction de leurs affaires religieuses comme c'était le cas pour l'Eglise en 1905. Mais la question de l'indépendance du culte musulman vis-à-vis de l'Administration française en Algérie<sup>1</sup> ne prit de l'importance pour l'Association des *Ulama* qu'à partir de 1944. Dès cette date, elle occupa une place primordiale dans les revendications des *Ulama*. Dans quelle mesure, l'Association réussit-elle à obtenir l'indépendance du culte musulman à l'égard du pouvoir administratif ? Quelle fut l'attitude de l'Administration vis-à-vis de ce culte ?

L'importance du problème religieux pour les Musulmans a fait dire en 1951 à G. BUSSON DE JANSSENS qu'il est "permis de penser que la paix sociale en Algérie, dans les années qui viennent, dépendra pour une part du sort qui sera réservé aux revendications musulmanes en matière religieuse"<sup>2</sup>. Malgré ce cri d'alarme, l'Administration semblait ignorer les conséquences

que pourraient avoir sa main mise sur les affaires du culte musulman. Ces "revendications musulmanes en matière religieuse" étaient formulées principalement par l'A.U.M.A. Celle-ci n'a cessé de réclamer auprès de l'Administration colonial et du gouvernement français d'accorder aux Musulmans la possibilité de diriger eux-mêmes leurs affaires religieuses et de leur restituer leurs *Habus* [ou *Wakf*]<sup>3</sup>, et ceci dans le cadre de la loi du 9 décembre 1905 et du décret du 27 septembre 1907 relatifs à la séparation de l'Eglise et de l'Etat. Les responsables algériens et métropolitains avaient-ils répondu à ces revendications ?

Il faut souligner que la France qui a procédé à la séparation de l'Eglise et de l'Etat maintenait la mosquée sous sa tutelle. Cela fait dire à Bachir IBRAHIMI<sup>4</sup> qu' "Il n'est pas admissible que la France laïque ou la liberté de conscience et l'indépendance des cultes sont de véritables dogmes d'état inscrits dans la Loi, fasse de l'Islam en Algérie une religion "officielle" entièrement soumise à l'administration locale"<sup>5</sup>. En effet, malgré la loi du 9 décembre sur la séparation de l'Eglise et de l'Etat en France, rendue applicable en Algérie par le décret du 27 septembre 1907 ainsi que l'article 56 du statut de 1947 qui réaffirme le principe de la séparation, le culte musulman demeure sous la tutelle de l'Administration. Paradoxalement, l'Administration qui reproche à l'A.U.M.A. d'intervenir dans le domaine politique ne manque pas d'occasion de s'ingérer dans les affaires religieuses musulmanes.

Dès leur installation en Algérie, les conquérants avaient jugé préférable de contrôler eux-mêmes la direction du culte musulman et de ses *habus* que de les laisser aux mains de leurs adversaires<sup>6</sup>. Ce système leur permit bien entendu de mieux surveiller le champ religieux afin de diminuer les moyens dont disposaient les chefs religieux responsables des insurrections au XIX<sup>e</sup> siècle. Cependant, l'Islam reste encore

l'arme la plus redoutable pour la présence française en Algérie: "les partis extrémistes, note un rapport en 1954, s'efforcent d'utiliser cette solidarité de l'Islam pour dresser la masse contre nous, et il n'est pas douteux que s'ils arrivaient à s'assurer de cette arme, elle serait pour nous la plus dangereuse."<sup>7</sup>.

A l'Islam, religion sans clergé, les responsables coloniaux ont donné une structure d'Eglise par la création d'une hiérarchie de fonctionnaires<sup>8</sup>. Mais, avec les modifications successives apportées à l'Islam en Algérie, on assiste à la constitution d'une religion que d'aucuns appelaient l'"Islam algérien". A ce sujet, A. LE CHATELIER<sup>9</sup>, l'un des spécialistes des questions islamiques, écrit en 1910: " en quatre-vingts ans, nous y avons fabriqué un Islam unique au monde, sans *habous*, avec des mosquées administratives, des dévots recensés, des cadis fonctionnaires, un pèlerinage à autorisation, et maintenant un code nouveau modèle, produit bâtard du droit musulman et de la jurisprudence française".

Les interventions de l'Administration dans les affaires musulmanes doivent en principe cesser après la promulgation de la loi de 1905 sur la séparation de l'Eglise et de l'Etat en France. Cette loi dispose dans son article 43 des règlements qui déterminent les conditions dans lesquelles elle sera appliquée à l'Algérie. Suite à cela, un décret du 27 septembre 1907 est promulgué. Celui-ci précise clairement dans son article 2 le principe de l'indépendance des cultes en Algérie: "La République ne reconnaît, ne salarie ni ne subventionne aucun culte"<sup>10</sup>. Pour réaliser cette indépendance -ce principe-, le décret souligne dans son article 17 que des associations cultuelles seront constituées à cet effet<sup>11</sup>. Ainsi, l'Administration doit en principe laisser la jouissance des mosquées et la désignation des agents du culte à ces associations cultuelles. Or avec les difficultés de constitution de ces cultuelles ou leurs mauvais fonctionnement<sup>12</sup> et sans la restitution des *habous* confisqués,

celles-ci n'ont aucune raison d'être, car elles demeurent sous la dépendance directe de l'Administration.

Cette dernière continua alors, comme par le passé, à étendre son pouvoir sur les affaires musulmanes. Jusqu'aux années 1920, l'Administration semblant être encouragée par le manque d'une opposition musulmane organisée et capable de revendiquer sinon l'indépendance du culte musulman à l'égard du pouvoir colonial, du moins la liberté religieuse<sup>13</sup>. Au lendemain de la première guerre mondiale, l'ingérence des autorités administratives dans les affaires religieuses alla plus loin. Elles essayèrent même d'innover en matière d'Islam, en désignant aux postes d'agents du culte des anciens combattants pour les récompenser de leur participation à la guerre. Cette nouvelle politique n'était conforme ni aux principes de l'Islam ni à ceux de la loi de 1905. Mais cette attitude des hommes politiques de l'Administration algérienne ne surprend pas dans la mesure où les critères qu'ils réclamèrent des candidats aux postes de culte sont loin d'être ceux imposés par l'Islam. C'est à ce titre qu'un proverbe algérien dit "qu'on exige de l'*Imam* exactement le contraire de ce qu'exige l'Islam de lui". Le choix porté sur un candidat ne l'était pas en fonction de sa piété et de ses connaissances en matière des sciences religieuses, mais plutôt en fonction du "dossier administratif". William MARCAIS, qui était en contact permanent avec ces "agents du culte", affirma: "...dans les médersas algériennes, sur un effectif de 80 tolbas, futurs imams, futurs muphtis, futurs qadis, six ou sept tout au plus, du temps que je dirigeais l'un de ces établissements, s'acquittaient régulièrement de ce devoir fondamental de l'Islam (la prière); et les bons vieux professeurs musulmans eux-mêmes stricts observateurs de la prière, ne songeaient nullement à faire à leurs élèves un crime de leur négligence"<sup>14</sup>. L'affectation d'un agent au poste de culte était précédée par une série d'enquêtes policières portant sur l'attitude politique de l'intéressé et son degré de loyauté envers la France.



Bien plus, pour exercer un contrôle efficace sur le culte musulman, l'Administration procéda à son organisation, sous prétexte du mauvais fonctionnement des cultuelles musulmanes existantes, elle constitua un Comité consultatif du culte dans chaque département.

Après tout ce qui vient d'être dit, on constate qu'on est loin de la prétendue action bienveillante de la France en faveur de l'Islam en Algérie<sup>15</sup>. L'administration n'a pas hésité à utiliser les mosquées à des fins de propagande politique pour combattre d'autres musulmans, comme ce fut le cas dans la guerre du Rif. A en croire Malek BENNABI<sup>16</sup> : "La guerre du Rif battait son plein dans la presse et dans les esprits. L'administration continuait à faire du recrutement. Elle mobilisait même les minbars [chaires] des mosquées pour lancer des appels. Un jour, je crois à la fin du mois d'août 1925, un appel fut lancé du minbar à la mosquée de Tébessa." C'est donc contre l'ingérence de l'Administration dans les affaires musulmanes que l'A.U.M.A. se révolta. Certes, l'Association ne fit aucune allusion dans son programme à la question du culte, mais cela n'empêcha qu'elle fût le premier groupement musulman à avoir posé, dans un premier temps, en termes clairs, la question de la liberté religieuse et dans un second temps celle de l'indépendance du culte musulman. En effet, au début, les *Ulama* restèrent indécis sur la question cultuelle. Ce n'est qu'à partir du premier affrontement avec les autorités administratives qu'ils revendiquèrent avec force la liberté de prêche et d'enseignement dans les mosquées. Il est à rappeler que l'année 1933 fut marquée par de graves atteintes à la liberté religieuse. En 15 jours, pas moins de quatre mesures furent prises contre les *Ulama* et l'organisation du culte musulman.

L'immixtion des autorités administratives dans les affaires musulmanes et l'utilisation des agents du culte à des fins politiques étaient mal vues par les Musulmans. Et ce n'est que

plus tard que l'Administration prit conscience de la faillite de ce que certains appellent "l'Islam officiel". En effet, connaissant les dessous de la politique religieuse de l'Administration, le directeur des Affaires musulmanes, Augustin BERQUE<sup>17</sup>, dénonça en 1946 la politique administrative vis-à-vis des agents du culte: "Le problème ulama n'aurait pas l'acuité qu'il a prise si notre clergé musulman avait été maintenu dans les traditions de savoir, de dignité, d'exégèse prudente et éclairée". Il reconnut aussi que le choix porté sur les agents du culte fut plutôt un choix d'ordre politique que moral ou intellectuel: "La lourde faute de notre politique religieuse, depuis une vingtaine d'années, fut de tolérer, dans les mosquées, certains officiants ignares, avides, sans culture, mais insatiables d'épices. Leur médiocrité docile et méticuleuse restait leur seul titre". Enfin, il démontra comment cette politique qui tendait à utiliser ces agents au service de l'Administration (indicateurs de police, agents électoraux,...etc.) a fini même par détruire leur prestige: "Nous avons ainsi précipité la décadence de notre clergé musulman et accéléré son avilissement. Là fut la grande, l'impardonnable faute. Nous la payons cher aujourd'hui"<sup>18</sup>.

Cette décadence du "clergé musulman" fut sans doute due pour une part à la montée du mouvement des *ulama*. Ceux-ci présentèrent pour la première fois, lors du Congrès Musulman Algérien de juin 1936, une motion relative à la séparation du culte musulman et de l'Administration, motion qui fut introduite dans la charte revendicative du Congrès. Les *ulama* y proposèrent même des modalités d'application en ce qui concerne les mosquées, l'enseignement religieux et la magistrature musulmane: "Le culte: 1°~Les Mosquées. Les mosquées seront remises aux musulmans. Des crédits leur seront affectés sur le budget de l'Algérie, proportionnellement au produit des biens habous y afférent. La gestion des mosquées sera assurée par des cultuelles, organisées conformément à la loi de séparation; 2°~L'enseignement

religieux. un Institut d'Etudes Supérieures(kulliyya) sera créé, destiné à l'enseignement de la religion islamique et de sa langue arabe, et à la formation des personnels du culte, tels les imams, prédicateurs, mouderrès, ...etc. 3°~La Magistrature. La réforme de la magistrature musulmane exige: a) l'institution d'un organisme islamique, formé de personnalités choisies par les cultuelles, ayant pour mission d'établir un code musulman; b) la réorganisation des Médersas formant les personnels de la magistrature musulmane, en y introduisant l'étude du code musulman susvisé, et en y donnant une place plus importante aux sciences religieuses islamiques..."<sup>19</sup>.

Jusqu'au déclenchement de la seconde guerre mondiale, les requêtes de l'Association ne furent point prises en compte. Ni la question de l'indépendance du culte musulman vis-à-vis de l'Administration ne fut réglée ni celle de la liberté religieuse ne fut résolue. Dans la lettre adressée le 19 septembre 1941 au général WEYGAND, bien que les *ulama* demandent pour leur association un traitement égal aux associations chrétiennes, ils ne réclament pas directement la séparation du culte musulman de l'Administration. Suite, sans doute, aux diverses requêtes de l'Association et des autres groupements politiques musulmans ainsi qu'au nouveau contexte politique algérien, l'Administration céda sur certains points par l'adoption de quelques mesures en faveur de la liberté du culte musulman. C'est ainsi que le droit de prêcher dans les mosquées dites officielles, qui était jusqu'alors réservé aux seuls agents du culte, fut rétabli par une circulaire du 3 août 1943. Mais ce droit resta soumis à l'agrément du Gouverneur général. La liberté de prêcher demeurerait ainsi, toujours liée au pouvoir administratif. Par ailleurs, une autre circulaire du 3 août 1944 supprima les Comités consultatifs du culte musulman et rétablit les cultuelles dans leur fonction.

Que pensent les *ulama* de ces mesures ? Les *ulama* ne se

contentent pas de mesures partielles, à présent ils réclament une indépendance totale du culte musulman vis-à-vis de l'Administration. Dans le mémoire qu'il remet le 3 janvier 1944 à la commission des réformes<sup>20</sup>, le président de l'A.U.M.A. observe tout d'abord l'ostracisme de l'Administration à l'égard de la religion musulmane et ses manoeuvres souterraines pour combattre l'Islam. Il juge son intervention dans les affaires musulmanes intolérable: "Les mosquées appartiennent à l'Islam; elles ne sont la propriété ni des musulmans, ni du gouvernement (...). Que signifie donc l'immixtion du gouvernement dans la religion d'un peuple? Quel but poursuit le gouvernement en obligeant un musulman à prier derrière un homme désigné par lui? Comment un gouvernement laïc peut-il inventer un clergé pour une religion démocratique qui n'a pas de clergé?"<sup>21</sup>. Enfin, le mémoire rappelle le principe de la séparation du culte musulman et de l'Administration en demandant le "libre exercice de tous les cultes et [la] libre disposition par chaque communauté de ses édifices religieux ainsi que de ses fondations pieuses."<sup>22</sup>.

C'est surtout à partir de l'année 1944 que l'A.U.M.A. fit de la séparation du culte musulman et de l'Administration son "cheval de bataille". En effet, dans un long mémoire adressé le 15 août aux généraux de GAULLE et CATROUX l'Association évoqua à nouveau l'attitude particulière de l'Administration à l'égard de l'Islam, alors que les deux autres religions (chrétienne et juive) jouissaient de leur liberté totale. Et dans l'aperçu historique qu'elle donna sur cette question, elle critiqua les atteintes portées à la liberté religieuse depuis 1830. L'association jugea également que seuls les Musulmans sont qualifiés pour la direction de leur culte et la gestion de leur *habus*. A cette fin, elle proposa des modalités d'application en vue de la séparation du culte musulman de l'Administration:

A) La constitution à Alger d'un Conseil Supérieur Islamique,

composé de: 1~quelques *ulama* indépendants et connu pour leur savoir ; 2~quelques notables musulmans pratiquants qui ne sont investis d'aucune fonction publique; 3~quelques fonctionnaires pratiquants à condition que leur nombre ne dépasse pas la moitié du nombre total. Ce Conseil recevrait de l'Administration toutes les attributions en matière religieuse.

B) Le Conseil aurait pour mission la constitution des cultuelles religieuses soit par élection soit par désignation. Il pourrait également maintenir quelques cultuelles existantes.

C) une fois cela réglé, un congrès religieux se réunirait pour jeter les bases d'une organisation future<sup>23</sup>.

Les diverses pression exercées par l'A.U.M.A., la délégation financière musulmane et par les membres de la Commission des réformes sur l'Administration en vue de trouver une solution rapide au problème religieux prouvent que l'intervention des autorités administratives dans les affaires du culte musulman était mal vue par la majorité de l'opinion musulmane. C'est pourquoi, évoquant les rapports de l'Administration à l'égard du culte musulman, le Gouverneur général de l'Algérie, Y. CHATAIGNEAU déclare que: "Cet état de chose n'est conforme ni aux principes de la laïcité de la République, ni aux désirs de la population musulmane. A plusieurs reprises, en effet, les élus arabes et kabyles ont, à l'unanimité, demandé la mise en application rapide et complète de la séparation des Eglises et de l'Etat."<sup>24</sup> Pour cela, le Gouverneur général fit appel en mars 1946 à cheikh Tayeb UQBI<sup>25</sup> pour trouver une solution à ce problème. T. UQBI créa un comité provisoire qui rédigea un projet de statuts. Celui-ci prévoyait la création d'un Conseil supérieur islamique qui prendrait en main toutes les affaires concernant le culte musulman. Cependant, l'Administration jugea cette solution dangereuse pour l'avenir. Le projet fut donc remanié pour éviter une "emprise éventuelle des Oulmas

Réformistes" sur ce conseil<sup>26</sup>, cette fois, T. UQBI s'orienta vers la création d'une Union générale des cultuelles musulmanes dont les statuts furent déposés à la préfecture d'Alger en août 1947. Mais la tentative de T. UQBI échoua, car aucune des cultuelle existantes n'adhéra à cette union.

Devant la mauvaise volonté de l'Administration de maintenir sa tutelle sur le culte musulman, l'Association alerta en avril 1947 le ministre de l'Intérieur, M. DEPREUX, au lendemain de sa visite en Algérie. Dans une "Lettre ouverte"<sup>27</sup>, elle lui rappela la situation particulière faite à l'Islam en Algérie: " Permettez-nous, monsieur le ministre, d'attirer votre attention sur un aspect particulier de ce problème et qui tient à coeur aux Musulmans: c'est la question religieuse avec ses habous dilapidés, ses mosquées appropriées, ses principes bafoués. Nous ne dissimulons point notre étonnement devant le silence que vous avez gardé à l'égard de cette question. Certains le justifient par le fait que le "religieux" est indépendant du "politique". Comment justifieraient-ils alors le droit que s'est octroyé l'administration algérienne en s'immisçant, depuis plus d'un siècle, à tout ce qui touche à la religion musulmane ? C'est ainsi que nos habous sont dilapidés, nos mosquées placées sous sa tutelle, la nomination des membres de ce culte ne relève que de son autorité, l'enseignement religieux bien réduit, la justice musulmane dénaturée même en ce qui concerne le statut personnel, partie intégrante de cette religion; Cette même population musulmane considère sa liberté du culte comme indiscutable étant donné qu'elle ne porte atteinte à la liberté d'aucune autre religion. Elle considère également en tant que peuple ayant droit à la vie, qu'on ne saurait le priver de l'application effective de la loi sur la séparation du culte et de l'Etat. Qu'ont lui restitué ses habous, ses édifices religieux qu'elle administrera directement, qu'on abroge toutes mesures restrictives à la liberté de son enseignement religieux et qu'elle jouisse pleinement de son statut personnel par une rénovation

de la justice musulmane conforme aux prescriptions de l'Islam. L'association des Oulamas d'Algérie est persuadée qu'elle traduit en cela les aspirations de la quasi-unanimité des Musulmans algériens."

Cette lettre a-t-elle trouvé un écho chez les responsables métropolitains? En fait, au cours des discussions sur le statut de l'Algérie de 1947, M DEPREUX fait au nom du Gouvernement la déclaration suivante: "Je veux qu'on sache que, du haut de cette tribune que (...) la religion musulmane, dorénavant, aura en Algérie, comme les autres religions, son droit et que le pouvoir politique devra ignorer ce qui se passe à l'intérieur de cette forme d'église comme au sein de autre églises..."<sup>28</sup>. Jusqu'à la promulgation du Statut de l'Algérie du 20 septembre 1947, l'Administration maintint sa tutelle sur le culte musulman. Cependant, les rédacteurs du texte de ce Statut semblent être attentifs à cette question. En effet, le nouveau Statut de l'Algérie rappelle dans son article 56: "L'indépendance du culte musulman à l'égard de l'Etat est assurée, au même titre que celle des autres cultes, dans le cadre de la loi du 9 décembre 1905 et du décret du 27 septembre 1907". Mais le statut laisse le soin de l'application de ce principe à la future Assemblée algérienne.

Pour donner leur point de vue sur les modalités d'application du principe de la séparation du culte musulman et de l'Administration, les diverses forces religieuses et même politiques avaient élaboré différents projets de résolution. Les agents du culte, qui s'étaient regroupés dans l'Association amicale des agents du culte, étaient partisans du statut quo, puisqu'ils revendiquaient à eux seuls le monopole du culte: "l'histoire de la religion musulmane en ce pays, écrivaient-ils dans leur mémoire adressé en mars 1948 à l'Assemblée algérienne, montre manifestement que l'administration du culte était une prérogative des fonctionnaires de ce culte."<sup>29</sup>. En

autre, s'ils étaient favorables à la constitution d'un "organisme central" du culte, ils s'opposaient par contre à toute forme d'élection en matière de religion et exigeaient que le président de cet organisme soit désigné par l'administration et choisi parmi les *mufti*. "Décréter un plébiscite, notaient-ils dans leur mémoire, auquel participeraient dix millions de votants appartenant à des niveaux inégaux sous le rapport de la science et des connaissances, serait décréter la perte de la religion et de son caractère sacré, alors que cette religion a ses représentants qui en connaissent toute la valeur."<sup>30</sup> Par ailleurs, les chefs de *Zawiyya*, qui s'étaient eux aussi regroupés en avril 1948 dans l'Union des confréries religieuses de l'Afrique du nord, étaient également partisans du statut quo. En fait, ils soutenaient la thèse des agents du culte selon laquelle "les fonctionnaires religieux sont les plus qualifiés pour administrer le culte"<sup>31</sup>. Les chefs de *Zawiyya* s'opposaient également au mode électif.

Quelle est la position de l'Association des *ulama* ? L'association accueille avec scepticisme l'article 56 relatif à l'indépendance du culte musulman à l'égard de l'Administration. Selon son organe *al-Bas'ir*<sup>32</sup> "si le gouvernement français avait vraiment l'intention de séparer le culte musulman de l'Administration algérienne (...) il aurait procédé à cette séparation avant même la promulgation du statut"<sup>33</sup>. Ensuite, le journal critique sévèrement l'attitude des agents du culte et celle des chefs de *Zawwiyya*, en accusant le *mufti* Al-Asimi<sup>34</sup> d'avoir été manipulé par l'Administration<sup>35</sup>. Pour attaquer et faire entendre sa voix sur la question du culte musulman, l'Association publie une série d'articles dans *al-Basa'ir*<sup>36</sup>. Elle exige qu'on traite la religion musulmane sur le même pied d'égalité que les deux autres religions, catholique et juive, notamment en ce qui concerne la question de la séparation de l'Eglise et de l'Etat<sup>37</sup>. Elle se demande sur quelle légitimité se base un gouvernement "catholique laïque" pour prétendre



diriger les affaires religieuses musulmanes, comme les autres gouvernements musulmans<sup>38</sup>. L'association s'étonne que dans les pays musulmans sous occupation britannique ainsi qu'au Maroc et en Tunisie, l'Islam est indépendant du pouvoir colonial, alors qu'en Algérie c'est le contraire<sup>39</sup>. Enfin, elle affirme que tout ce que décide l'Administration algérienne en matière religieuse, comme par exemple la désignation des agents du culte, est nul et sans valeur<sup>40</sup>.

Une année plus tard, en mai 1950, l'Association rédige un mémoire sur la séparation du culte et de l'Administration et l'envoie à tous les membres de l'Assemblée algérienne<sup>41</sup>. Comme dans le mémoire de 1944, l'Association expose les différents aspects du problème religieux en Algérie. Elle donne ensuite un aperçu historique sur l'attitude de l'Administration vis-à-vis de l'Islam. Et pour l'application d'une séparation totale des affaires religieuses de l'Administration, le mémoire propose la création d'un Conseil islamique provisoire composé d'*ulama* réformistes, de chefs de *zawiyya* et d'*ulama* indépendants. L'association s'oppose par conséquent à la participation des agents officiels du culte pour la raison que ceux-ci "sont, eux-mêmes, un des éléments du problème religieux et ils ne peuvent être dans ce litige, juge et partie."<sup>42</sup>. Le Conseil reprend toutes les affaires musulmanes et procède à la constitution d'une cultuelle dans chaque localité ayant une mosquée. Après quoi, un Congrès du culte constitué des membres du Conseil provisoire et des présidents de cultuelles, se réunit pour élaborer un statut définitif du culte musulman et pour former un Conseil supérieur islamique qui remplace le Conseil provisoire. Pour ce qui est des biens *habus*, ce Conseil prend des contacts avec l'Administration pour leur restitution. Le mémoire de l'Association est mal accueilli par les chefs de *Zawiyya* et les agents du culte qui accusent les *ulama* de vouloir s'emparer du culte et des biens *habus*. Mais en vérité, ces agents craignent surtout la perte de leur monopole sur les affaires du culte: "Il est

inexact, écrit l'un de leurs contemporains, de présenter le mémoire des oulémas comme une manoeuvre destinée à soumettre à leur influence l'ensemble des affaires religieuses. Les réformistes espèrent triompher aux élections des culturelles sans autre secours que leur prestige. La conscience de leur force les amène à réclamer une liberté que les marabouts redoutent"<sup>43</sup>.

Mais les *ulama* trouvent un nouvel argument pour renforcer leur position et discréditer leurs adversaires. Cette occasion leur est offerte au lendemain de la publication d'un article de l'ancien directeur des affaires musulmanes, Augustin BERQUE, qui révèle que certains agents du culte étaient des "indicateurs de police"<sup>44</sup>. Dans *al-Basa'ir*, B. IBRAHIMI remercie tout d'abord M. BERQUE (mort en 1946) d'avoir offert la preuve irrécusable du bien fondé de l'accusation portée par [eux] contre l'Administration, d'avoir tenté de corrompre l'Islam en corrompant ses "hommes". Il met ensuite les agents du culte au défi de répliquer à cet article: "Ce dont il faut enfin vous pénétrer, c'est que l'absence de toute réaction de votre part contre ce témoignage accablant est l'ultime et meilleure preuve que les révélations de l'ancien directeur des Affaires musulmanes sont l'expression exacte de la vérité, que vous êtes des mouchards (...) et que toute prière présidée par vous est par conséquent canoniquement nulle"<sup>45</sup>. Les *ulama* cherchent par là à frapper d'une pierre deux coups. D'une part, désavouer toute légitimité des agents du culte dans la direction des affaires religieuses. D'autre part, attirer à leur cause la clientèle de ces derniers et des chefs de confréries. Quoi qu'il en soit, après la remise de son mémoire, l'A.U.M.A. mobilisa ses sections pour faire pression sur les autorités administratives et les députés. Ceci provoqua l'envoi de plusieurs télégrammes dénonçant l'ingérence de l'Administration dans le culte musulman et demandant à l'Assemblée algérienne de trouver une solution totale et rapide à ce problème<sup>46</sup>. Par ailleurs, B. IBRAHIMI et

Larbi TEBESSI<sup>47</sup> se rendirent au début de novembre 1950 à Paris dans le but de sensibiliser le gouvernement français et les parlementaires sur cette question. Cependant, devant le peu d'empressement de l'Assemblée à discuter de la question du culte musulman, l'Association ne cessa de critiquer l'attitude des élus accusés de complicité avec l'Administration qui était à son tour dénoncée pour son intervention continue dans les affaires religieuses. Car, ce ne fut qu'en novembre 1951 qu'une commission chargée d'étudier les modalités d'application du décret relatif à l'indépendance du culte musulman fut constituée. Et ce ne fut qu'en mars 1952 que l'Assemblée discuta l'avant-projet présenté par le rapporteur de la Commission, Me. MESBAH. Mais, par manque d'une connaissance approfondie du problème par les députés et par un dialogue de sourds, parfois, entre eux<sup>48</sup>, la séance se clôtura sans que ces derniers n'arrivent à une résolution. La Commission se contenta de rétablir la nomination des agents du culte, qui était suspendue depuis janvier de la même année<sup>49</sup>. Cette démarche provoque l'indignation des *ulama* qui jugent que la nomination des agents du culte n'incombe plus à l'Administration. A cet effet, ils publient en avril 1952 une lettre ouverte au président de l'Assemblée algérienne par laquelle ils s'élèvent contre la décision prise par les députés et accusent l'Administration d'être à l'origine de ce nouveau complot: "Nous croyons, écrivent-ils dans *al-Basa'ir*, que cette nouvelle tentative n'est que le fait de certains responsables qui voudraient garder la religion musulmane sous le pouvoir de l'Administration"<sup>50</sup>.

Le texte de Me. MESBAH est adopté en janvier 1953, après quelques modifications<sup>51</sup>. Mais ce texte se heurte au cadre juridique, puisqu'il envisage la constitution d'une seule cultuelle par arrondissement, alors que le décret de 1907 ne limite pas le nombre des cultuelles. C'est pourquoi le Commissaire du gouvernement propose de soumettre le texte à des juristes ou au Conseil d'Etat. Cependant, devant le refus

de ce dernier de trancher dans cette affaire et la démission de Me. MESBAH, le problème religieux demeure dans une impasse.

Devant l'impasse de l'Assemblée algérienne d'appliquer le principe de l'indépendance du culte musulman de l'administration, l'intervention de celle-ci dans les affaires de ce culte ainsi que la rivalité entre les cultuelles ou l'absence de ces cultuelles, des incidents graves auraient pu se produire. Ce fut le cas du conflit qui opposa de 1947 à 1955 les *ulama* à cheikh BELHAMLAOUI<sup>52</sup> et aux autorités administratives au sujet de la Grande Mosquée de Constantine. Les *ulama*, constatant que l'Institut Ibn Badis<sup>53</sup> ne suffisait plus pour recevoir tout leurs élèves, demandèrent d'utiliser la Grande Mosquée pour l'enseignement. Le cheikh BELHAMLAOUI présenta un vœu allant dans le même sens. Devant le manque d'une cultuelle qui pourrait trancher dans cette affaire et le refus des autorités administratives de répondre à leur souhait, les *ulama* occupèrent le 25 octobre la Grande Mosquée. L'affaire ne se régla qu'après un accord passé avec l'Administration, au terme duquel les *ulama* obtinrent le droit d'enseigner dans cette mosquée. L'administration constata là un succès remporté par les *ulama* et se rendit compte de l'échec de sa politique en matière religieuse: "nous payons aujourd'hui, souligne un rapport du gouvernement général, la légèreté qui fit parfois écarter jadis, pour les emplois du culte les candidats les plus méritants au profil de concurrents plus appuyés"<sup>54</sup>.

A en croire un autre rapport, les *ulama* auraient même envisagé en avril 1954 l'occupation de certaines mosquées d'Alger<sup>55</sup> pour manifester leur colère contre l'intervention de l'Administration dans le culte musulman et contre la lenteur de l'Assemblée algérienne à résoudre cette question. En outre, l'Association publia en juin 1954 un communiqué dans lequel elle manifestait sa désapprobation de l'Assemblée et

l'impossibilité de poursuivre le combat sur ce terrain: "cette affaire religieuse, note le communiqué, ne peut trouver de conclusion logique que dans le cadre d'une solution générale du problème algérien qui est un tout indivisible"<sup>56</sup>. par ailleurs, jusqu'à la dissolution de l'Assemblée algérienne en avril 1956, cette question reste sans solution.

Le culte musulman reste donc sous le pouvoir de l'Administration, malgré les nombreux textes qui insistent sur le principe de son indépendance. Cette situation est due en grande partie à la mauvaise volonté de l'Administration qui le garde sous sa domination, pour pouvoir effectuer un contrôle efficace sur ses représentants. Mais l'Administration ne se contente pas seulement de cette surveillance, elle intervient également dans son organisation par la mise en place d'une hiérarchie de personnels et la création des comités qui le contrôlent.

C'est contre cette ingérence de l'Administration dans les affaires religieuses que l'Association intervient. Confrontés aux autorités administratives qui leur interdisent les prêches dans les mosquées, les *ulama* ne cessent de dénoncer l'attitude de l'Administration à l'égard de l'Islam. En effet, à partir de 1936, la question du culte musulman tient une place importante dans les revendications de l'A.U.M.A. Et à partir de l'année 1944, elle devient son principal souci. Mais, malgré les revendications présentées à maintes fois par les *ulama* et les autres groupements politiques musulmans, la question du culte musulman, comme celle de la langue arabe, ne trouve de solution qu'avec l'indépendance de l'Algérie. Le Conseil supérieur islamique tant souhaité par les *ulama* ne vit le jour qu'avec l'indépendance, et fut présidé par un des leurs.

Références:

<sup>1</sup>A notre connaissance la question des rapports entre l'Administration et le culte musulman, depuis la promulgation de la loi de 1905 sur la séparation de l'Eglise et de l'Etat, n'a pas fait l'objet d'une étude d'ensemble. Pourtant il existe une importante documentation (rapports officiels, correspondances, ...etc.) sur cette question aux Archives d'Outre-mer d'Aix-en-provence, série 16H.

Pour plus de précision sur cette, cf. Gérard Busson de Jansens: "La séparation du culte et de l'Etat en Algérie", in *Revue des Etudes Islamiques*, 1948, pp. 13-24; id., *L'indépendance du culte musulman en Algérie*, Lib. de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1951, 35p., étude reprise sous le même titre dans la *Revue Juridique et politique de l'Union française*, juillet-septembre, 1951, pp. 305-339; Jacques Carret, *Le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie*, imp. officielle, Alger, 1959, 23 p. ; Azzedine Ainouche, *Les hommes de l'Islah et la question de l'organisation officielle du culte musulman en Algérie (1925-1956)*; mémoire de D.E.A., Sciences politiques, Aix-Marseille III, 122p.

<sup>2</sup>G.B. de Jansens: "l'indépendance ...", *art. cité*, p. 307.

<sup>3</sup>Sur la question des *habous*, cf., entre autres, G. Busson de Jansens, *Contribution à l'étude des habous publics algériens*, thèse, 1951; Dacty. 250p.; Id., *Les Wakfs dans l'Islam contemporain*, extrait de la *Revue des études islamiques*, P. Geuthner, Paris, 1952-1954, 68 et 34 p.

<sup>4</sup>Bachir Ibrahimî fut la deuxième personnalité influente au sein de l'A.U.M.A. Né en 1889, dans les environs de Sétif, il se rendit en 1912 au Machreq. Il ne rentra en Algérie qu'au lendemain de la première guerre mondiale. Après la formation de l'A.U.M.A. en 1931, il fut désigné comme vice-président de cette Association. Après la mort de Ibn Badis en 1940, il prit la direction de l'A.U.M.A. jusqu'en 1956, date à laquelle l'Association se rallia au Front de Libération nationale. Au lendemain de l'indépendance, il rentra en Algérie où il mourut le 19 mai 1965.

<sup>5</sup> Cité dans **La République Algérienne**, repris par B. de Jansens "L'indépendance...", art. cité p. 320.

<sup>6</sup> Sur les différentes étapes de la mainmise de l'Administration sur les affaires du culte musulman et ses habus, cf., Charles Robert Ageron, **Les Algériens musulmans et la France(1871-1919)**, 2 volumes, P.U.F. Paris, 1968. pp. 293-316 et pp. 891-922.

<sup>7</sup> L'Algérie du demi-siècle vue par les autorités locales, Alger, 1954, p.113.

<sup>8</sup> Le culte musulman fut organisé par un arrêté ministériel du 30 avril 1851.

<sup>9</sup> A. Le Chatelier: "Politique musulmane: lettre à un conseiller d'Etat", in **Revue du Monde musulman**, vol. XII, septembre 1910, n°IX, (n° spécial), p. 79-80.

<sup>10</sup> Cité par A. Ainouche, **op. cit.** (annexe XIII), p. 642.

<sup>11</sup> Il est dit dans cet article que: "Les associations pourront se constituer pour subvenir aux frais, l'entretien et à l'exercice public d'un culte", ( cité dans **ibid.** p. 646).

<sup>12</sup> Sur cette question, cf., Y. Roland-Billecart, **Le problème des Associations culturelles musulmanes dans le département d'Alger**, C.H.E.A.M., décembre 1950.

<sup>13</sup> A notre connaissance, l'Emir khaled fut le premier qui ait revendiqué, dans une lettre adressée le 3 juillet 1924 au président Herriot, l'"application au culte musulman de la loi de la séparation des cultes et de l'Etat", (Cité par Claude Collot et Jean-Robert Henry, **Le mouvement national algérien, textes 1912-1954**, O.P.U., Alger, l'Harmattan, Paris, 1984, p. 32).

<sup>14</sup> William Marçais, **Articles et Conférences**, avant propos de Georges Marçais, publ. de l'Institut d'Etudes Orientales, faculté des Lettres d'Alger, XXI, lib. D'Amérique et d'Orient, Paris, 1961, p. 33.

<sup>15</sup> Léon Lehuraux n'hésita pas à affirmer que la France était une "propagandiste" de l'Islam(cf., **Islam et chrétienté en Algérie**, imp. Baconnier, Alger, s.d. pp. 114-115). Dans le même sens, G. Messud écrit "nous avons été un facteur d'islamisation" (Cf.

**Incertitudes et réalités algériennes.** Ed. Le Monde , Paris, 1947, p. 6). Pas loin de nous, Alfred Boissenot écrit "Au fond, la France a été bien mal payée des services qu'elle a rendus à l'Islam et à la culture arabe en Algérie"(Cf. **L'Islam et la guerre d'Algérie**, C.E.L. Editeur, Cannes, 1977, p. 83).

<sup>16</sup> Malek Bennabi, **Mémoire d'un témoin du siècle.** Ed. Nationales Algériennes, Alger, 1965, pp.189-190.

<sup>17</sup> Augustin Berque.

<sup>18</sup> A. Berque "Les capteurs de divin: Marabout, Ulamas", in **Revue de la Méditerranée**, n° 44, 1951, p.424-425.

<sup>19</sup> **al-Basa'ir**, 19 juin 1936. Traduction reprise de Ali Merad, **Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940. Essai d'histoire religieuse et sociale.** Mouton, Paris-La Haye, 1967, p. 421.

<sup>20</sup> Cf. le texte complet dans **le mouvement national ...**, pp. 178-183.

<sup>21</sup> **Ibid.**, p. 181.

<sup>22</sup> **Ibid.**, p. 182.

<sup>23</sup> **Mémoire présenté par l'Association des Ulama à l'Administration au sujet des trois questions: les mosquées, l'enseignement arabe libre et la justice musulmane.**

<sup>24</sup> "Les réformes en Algérie", conférences de presse tenue par M. Y.Chataigneau le 28 mai 1946. (Cité dans **notes documentaires et études**, n°340, 29 juin 1946).

<sup>25</sup> T. Uqbi (1888-1960): né dans la localité de Sidi-Okba( près de Biskra), il rejoignit en 1896 le Hijaz. Il retourna en Algérie en 1920. En 1927, il fonda le journal **al-Islah**. Après la formation de l'A.U.M.A., il occupa la fonction de secrétaire général adjoint. En mai 1938, il se retira de l'Association pour s'occuper de sa propre propagande religieuse.

<sup>26</sup> Jacques Carret, **op. cit.** p. 15.

<sup>27</sup> Publiée dans le **Journal Egalité** du 17 avril 1947.



<sup>28</sup> Cité par G. B. de Jansens: "La séparation du culte et de l'Etat en Algérie", art. cité, p. 18.

<sup>29</sup> Association amicale des agents du culte musulman de l'Algérie, **Mémoire relatif à la requête de revendications adoptées à l'unanimité et présentées à l'Assemblée algérienne par le Conseil d'administration du 21 mars 1948**, p. 8.

<sup>30</sup> **Ibid.**, p. 9.

<sup>31</sup> **Ibid.**

<sup>32</sup> **al-Basa'ir** (La Clairvoyance), quatrième et dernier organe officiel de l'Association des Ulama. Hebdomadaire fondé à Alger le 27 décembre 1935 et publié jusqu'en 1939. Il réapparaît de juillet 1947 à avril 1956. Ce journal eut pour rédacteur en chef T. Uqbi (1936-1938), Mubarek Mili (1938-1939), B. Ibrahimi (1947-1952), Tawfiq Madani (1953-1956).

<sup>33</sup> **al-Basa'ir**, 22 novembre 1948.

<sup>34</sup> Mohammed Al-Assimi (1888-1951) est né à Mansourah (petite Kabylie). Il fait ses études à la Zawiyya d'El-Hamel. Avant d'être nommé Muphti hanéfite d'Alger en 1944, il enseignait à l'école al-Salam d'Alger. Fondateur de la revue **La Voix de la Mosquée** et président de l'Amicale des fonctionnaires du culte musulman d'Alger, il est décédé en 1951 dans un accident de voiture.

<sup>35</sup> Cf. **al-Basa'ir**, 12 avril et 29 avril 1948.

<sup>36</sup> Cf. **al-Basa'ir**, 22 novembre 1948; 11 avril; 13 juin; 18 juillet et 9 août 1949.

<sup>37</sup> **al-Basa'ir**, 22 novembre 1948.

<sup>38</sup> **al-Basa'ir**, 11 avril 1949.

<sup>39</sup> **al-Basa'ir**, 13 juin 1949.

<sup>40</sup> **al-Basa'ir**, 18 juillet 1949.

<sup>41</sup> **Mémoire sur la séparation du culte et de l'Etat présenté à l'Assemblée Algérienne par l'Association des Oulémas d'Algérie**, textes arabes et français, Carbonel, Alger, 1950.

<sup>42</sup> Cité dans **Le mouvement national ...**, p. 274.

<sup>43</sup> Y. Roland-Billecart, *op. cit.* p. 36.

<sup>44</sup> A. Berque, *art. cité*, p. 425.

<sup>45</sup> **al-Basa'ir**, 17 décembre 1951, cité dans **Bulletin politique**, 1er-31 décembre 1951, S.L.N.A., G.G., A.O.M. 109.

<sup>46</sup> **Bulletin mensuel**, août 1950, S.L.N.A., préf. d'Alger, A.O.M., 11H63.

<sup>47</sup> Larbi Tebessi : né en 1894 à Tébessa, il fit sa première rentrée au Conseil d'administration de l'Association des Ulama en mai 1932. En septembre 1935, il occupa le poste de secrétaire général. Après la mort de Ibn Badis, il devint vice-président. A cause de ses prises de position en faveur du F.L.N., après le déclenchement de la guerre de libération, il fut arrêté en avril 1957. Depuis, il ne donna plus signe de vie.

<sup>48</sup> Voici un exemple du dialogue qui s'engagea entre deux députés à propos du problème des *habus* :

M. Froger: " lorsque nous sommes venus la terre n'était à personne.

M. Ferroukhi: il n'y avait personne en Algérie en ce moment là !

M. Froger: c'est nous qui l'avons faite, cette terre !(Vives protestations sur les bancs UDMA et MTLD).

M.Ferroukhi: les Français sont donc des dieux?

M. Froger: oui nous sommes des dieux!

M. ferroukhi: je ne le savais pas.

M. Froger: Les marais, nous les avons asséchés, les terres incultes nous les avons rendues productives. Là où la population était d'un million et demi d'habitants, elle est aujourd'hui de huit millions...!

(Plusieurs voix sur les bancs des représentants de l'UDMA et du MTLD. Toujours cela !)

M. Froger: au nom de la colonisation française, au nom du génie français, je proteste avec tous mes collègues contre les propos qui viennent d'être tenus. (Vifs applaudissements-protestations sur les bancs de l'UDMA et du MTLD). (JOA. **Assemblée Algérienne**. Débats, 4 mars 1949, p. 35? cité par

Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien. Question nationale et politique algérienne (1919-1951)**, t. II, SNED, Alger, 1980, p. 833.

<sup>49</sup> Cf. les débats dans **J.O.A.**, session extraordinaire de mars 1952, séance du mardi 25 mars.

<sup>50</sup> **al-Basa'ir**, 8 mai 1953.

<sup>51</sup> Voici les traits essentiels de ce texte qui prévoyait la constitution: 1°) Un "Comité cultuel" par arrondissement, membres élus pour six ans; 2°) Un "Conseil de l'union générale des comités culturels" chargé: - d'élaborer le statut du personnel du culte et de nommer aux différents emplois sous réserve de soumettre les candidats à l'agrément du Gouverneur général; - de fixer la date des grandes fêtes de l'Islam; - d'organiser l'enseignement religieux dans les mosquées; - de contrôler l'activité des comités culturels et d'arbitrer les conflits éventuels; - d'organiser le pèlerinage à la Mecque; 3°) Le budget du culte musulman devait être alimenté, d'une part par des crédits inscrits, comme par le passé, au budget de l'Algérie, d'autre part par une rente perpétuelle compensant la perte des habous aliénés et irrécupérables."(Cité par J. Carret, **op. cit.**, p. 18).

<sup>52</sup> Belhamlaoui: chef de la zawiyya Rahmaniya de Oued Seguan (près de Constantine).

<sup>53</sup> Institut Ibn Badis: inauguré en décembre 1947 à Constantine, cet institut préparait les élèves pendant quatre ans à l'entrée à l'Université de la Zaytuna.

<sup>54</sup> **Bulletin musulman des questions islamiques**, mai 1953, S.L.N.A., G.G., p. 55, A.O.M., 11H81.

<sup>55</sup> Direction de la sûreté nationale en Algérie, G.G., Alger, octobre 1955, p.15, A.O.M., 16h74.

<sup>56</sup> Cité dans **Ibid.**

## ملخص

## L'Association des Ulama Musulmans Algériens et la Question de l'indépendance du culte musulman

(جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومسألة إستقلالية الديانة الإسلامية)

في 09 ديسمبر 1905 صدر في فرنسا قانون فصل الدين عن الدولة، وأصبح قابل للتطبيق في الجزائر بموجب مرسوم 27 سبتمبر 1907، الذي أكد على مبدأ فصل الديانة الإسلامية عن الإدارة الاستعمارية. وهو الشيء الذي أكدت عليه أيضا المادة 56 من دستور 1947، وتصريحات المسؤولين الفرنسيين بضرورة تطبيق هذه المبادئ. ومع ذلك بقيت الديانة الإسلامية والشؤون المتعلقة بها، إلى غاية حصول الجزائر على استقلالها، تحت تصرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، فهي التي تشرف على الأوقاف الإسلامية وتقوم بتعيين "موظفي" السلك الديني من أئمة ومفتيين... الخ.

إزاء هذه السياسة الدينية المتبعة من طرف السلطات الإدارية الفرنسية لم تتوقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن المطالبة بتطبيق مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، خاصة وأن الديانتين اليهودية والمسيحية قد أصبحتا مستقلتين عن السلطة السياسية. فهذه القضية تعتبر من بين المسائل الأساسية التي اهتمت بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجعلتها من أولوياتها المطالبة. وإذا ما اعتبرنا أن جمعية العلماء ليست هي التشكيكية الجزائرية الأولى ولا الوحيدة التي جعلت من هذا المطلب من بين اهتماماتها، ذلك أن الأمير خالد كان قد طالب سنة 1924 بفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، إلا أنها الوحيدة التي ركزت على هذا المطلب وجعلته في قائمة مطالبها.

وفي الحقيقة أن جمعية العلماء عند تأسيسها سنة 1931 لم تعط أهمية لهذا المطلب ولم تطالب في السنوات الأولى من الثلاثينات إلا بالحرية الدينية؛ وذلك بالسماح لكل الأئمة بالتدريس والوعظ في المساجد "الرسمية"، إلا أنه بحلول سنة 1936 وانعقاد المؤتمر الإسلامي

أصبحت الجمعية تطالب بضرورة ترك المسلمين يسرون شؤونهم بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة لبقية الأديان الأخرى. فقد أصبحت هذه المسألة، إلى جانب المطالبة بحرية التعليم العربي الحر، من المطالب الأساسية التي كانت تقدمها جمعة العلماء من حسين لآخر للمسؤولين الفرنسيين.

وخلال الحرب العالمية الثانية لم يكنف العلماء ببعض التدابير التي اتخذت خلال هذه الفترة وإنما أصبحوا يطالبون بالاستقلال التام للديانة الإسلامية عن السلطة الإدارية. وحتى يبنوا أنهم لا يكتفون بتقديم المطالب فقط، تقدموا في شهر جواني 1944 بمذكرة تين موقفهم من هذه المسألة، مع عرض بعض الاقتراحات والحلول حول كيفية تطبيق مبدأ فصل الديانة الإسلامية عن الإدارة. غير أنه ولغاية صدور دستور 1947 بقيت الأمور على حالها. وإذا كان هذا الدستور قد أكد من جديد، في أحد بنوده على مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الدولة، إلا أنه ترك صلاحية تطبيق ذلك للمجلس الجزائري الذي انبثق هو الآخر عن هذا الدستور.

ومن أجل تقديم مقترحاتهم حول كيفية تطبيق هذا المبدأ تقدمت مختلف القوى الدينية، وحتى السياسية بعدة مشاريع. فرجال الدين "الرسميين" كانوا مع فكرة بقاء الأمور على حالها، وكان يساندتهم في ذلك رؤساء الزوايا. في حين أن العلماء كانوا يشككون في المسألة 56 المتعلقة بمسألة استقلالية الديانة الإسلامية. لأنهم كانوا يعتقدون أن الإدارة غير صادقة في تحقيق هذه الاستقلالية. وهذا لم يمنعهم من تحرير مذكرة أخرى في سنة 1950 وتوجيهها إلى أعضاء المجلس الجزائري، كما تقدموا ببعض الاقتراحات من أهمها تشكيل مجلس إسلامي أعلى يقوم بالإشراف على كل الشؤون الإسلامية.

أمام تماطل المجلس الجزائري من البت في هذه القضية أصدرت جمعية العلماء، في جوان 1954 بيانا أعلنت فيه عن شحيتها لموقف المجلس وعن عدم استعدادها مواصلة المطالبة في هذا الميدان، لأن هذه القضية الدينية، في نظرها، لن تجد حلا إلا في إطار حل شامل للمشاكل الجزائري الغير قابل للحزنة. وفعلا فقد بقيت هذه المسألة معلقة إلا غاية الاستقلال.